أسس المواجهة والمقاومة لجرائم تزوير الوثائق، باستغلال الأخطاء الإملائية للغة العربية في المحررات الرسمية

أ.محمد فتحي المعداوي

فروض البحث:

- ضعف القدرات الإملائية للغة العربية للكثير من العاملين بالمؤسسات، وبالتالي لايتيسر إثبات القصد الجنائي لتزويرالوثيقة.
- بعض الأخطاء الإملائية، قد تؤدي إلى اختلاف معنى أو مضمون الوثيقة، عما هو مقصود منها.
- إذا كان تزوير الوثيقة، هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر، بإحدى الطرق العادية أوالمعنوية التي يبينها القانون، تغييرا من شأنه إحداث ضرر بالمصلحة العامة أو بشخص من الأشخاص، فإن الخطا الإملائي المقصود، يهدف إلى تغيير الحقيقة بقصد الغش. لذلك يتوجب إدراج ذلك الأمر، تحت طائلة القصد الجنائي لتزوير الوثائق الرسمية.
- لم يتوصل الباحث لقضية واحدة تم فيها إثبات تزوير الوثيقة، اعتمادا على الأخطاء الإملائية المقصودة، وتم فيها إثبات القصد الجنائي. وقد يعكس ذلك، احتمال تنفيذ تلك الجرائم الخطيرة، دونما أي إجراءات لاكتشافها أو لإثباتها والحد منها.
- صعوبة إثبات القصد الجنائي لتزوير الوثيقة بالأخطاء الإملائية، لانتشار تلك الأخطاء، كنتيجة طبيعية، للضعف المتزايد في القدرات اللغوية للإنسان العربي.
- لا يوجد قانون أو لوائح تنظيمية، تلزم المتعاملين في الوثائق الرسمية، بالالتزام بصياغة الوثائق بالدقة الإملائية، وفقا لقواعد اللغة العربية، وبالتالي لا يوجد عقوبات جنائية أو إدارية لمخالفة ذلك.
- لا يوجد نصوص قانونية محددة لتجريم الخطأ الإملائي المقصود، بهدف تغيير مضمون الوثيقة لتحقيق مكاسب غير قانونية.
- نظرا لضعف القدرات الإملائية للمسؤولين في المؤسسات الرسمية، فإن ذلك يعكس الصعوبة الشديدة في كشف تلك الجر يمة، وفاقد الشيئ لا يعطيه.

تعريف تزوير الوثائق الرسمية

التزوير هو تغيير الحقيقة؛ بقصد الغش في سند أو وثيقة، أو أي محرر آخر بإحدى الطرق العادية أوالمعنوية التي يبينها القانون، تغييرا من شأنه إحداث ضرر بالمصلحة العامة أو بشخص من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية.

أيضا، التزوير هو تغيير الحقيقة، في بيان جوهري في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون، مع نية استعمال المحرر فيما زور من أجله.

العناصر المادية لجريمة تزوير الوثائق الرسمية:

❖ تتمثل مادية الجريمة في التغيير الذي يحدث ويمس الحقيقة في جوهرها، على أن يتم ذلك بإحدى الوسائل المنصوص عليها في القانون، وعددها ينحصر في خمسة عناصر:

وضع توقيع مزور.
تغيير المحرر أو الكتابة أو التوقيع.
كتابة إضافية أو مقحمة في الورقة بعد تحريرها.
وضع أشخاص وهميين أو استبدال أشخاص بآخرين.
قيام الموظف المسؤول أثناء تحريره لوثيقة متعلقة بوظيفته:
- بتغيير جوهرها.
- أو بإحداث تغيير في ظروف تحريرها.
- وذلك إما بكتابة اتفاقات، تخالف مارسمه أو أملاه الأطراف المعنيون.
- وإما بإثبات صحة وقائع يعلم أنها غير صحيحة.
- وإما بإثبات وقائع على أنها اعتراف

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

بها لديه أو حدثت أمامه، بالرغم من عدم حدوث ذلك.

ويستنتج من التعريف السابق، عدم إدراج دور الخطا الإملائي في إمكانية استغلاله جنائيا، في التغيير والتزوير الجنائي للوثيقة الرسمية.

نماذج من الأخطاء إملائية

الخطأ الإملائي هو كتابة الكلمة بشكل لا يتفق مع قواعد الإملاء، وقد ينتج عن جهل الكاتب أو عن خطأ مطبعي أو لمشاكل تقنية، أو بشكل مقصود.

تعد الأخطاء الإملائية والنحوية، ظاهرة مُنتشرة بكثرة أثناء الكتابة باللغة العربية، دون غيرها من اللغات الأخرى.

وتنتشر هذه الأخطاء من كتابات الرسائل القصيرة والتقارير وغيرها. وغالبًا ما ينظر البعض للدقة الإملائية السليمة، بنظرة نقد واستهزاء من كاتبها.

أمثلة على الأخطاء الإملائية الشائعة

- كتابة الظاء بدل الضاد والعكس (ظابط، ضابط - قرظ، قرض – ظن، ضن- ظل بدل ضل والعكس)
- إبدال الألف المقصورة بالألف اللينة والعكس (يحيي، يحيا - عفا، يعفو، يعفي - عصى بدل عصا والعكس)، وأيضا (استقوى أعطى أغنى منتهى مرتضى ليلى ذكرى، وأيضا (دعا، رمى - عصا ذرا خطا غزا دنا. مشى هدى سعى جرى)
- قلة الاهتمام باستخدام علامات الترقيم، مما يؤدي لاحتمالات تغيير مدلول النص الرسمي، وأحيانا نجد الإفراط في استخدامها.
- عدم التفرقة بين همزة القطع والوصل مما يؤدي إلى إهمالها، وقد يكون ذلك بتوجيه رسمي.
- سوء الاستخدام والدقة الصحيحة للهمزة المتوسطة والمتطرفة.
- عدم التفرقة بين الهاء المربوطة والتاء المربوطة، والتاء المفتوحة والتاء المربوطة.
- الأخطاء الشائعة في كتابة الأرقام بالحروف.
- الاستخدام الخاطئ للحروف، أو الإفراط في استخدامها دون مبرر:
  - مثل استعمال (تحت) خطأ، والصواب استعمال (في)
  - استعمال (حول) خطأ، قدمت دراسة حول (في)
  - استعمال (عند) خطأ، أتيت عنده (أتيت إليه)
  - بعثت بالرسالة، والصواب (بعثت الرسالة)
  - بالإشارة إلى...والصواب (إشارة إلى)
  - مرفق بخطابنا، والصواب(مرافق خطابنا)
  - قاربت على النهاية، والصواب (قاربت النهاية)
  - استأذن من رئيسه، والصواب (استأذن رئيسه)
  - يدقق في المراجعة، والصواب (يدقق المراجعة)
- الخطأ في رفع ونصب وجرالاسماء (أبوك، أباك، أبيك)،(علماؤنا، علماءنا، علمائنا)، (المواطنون، المواطنين)، وبالتالي الخلط بين الفاعل والمفعول به والمجرور
- الخلط بين الألف بعد واو الجماعة للتفريق بينها وبين واو العلة، في الأفعال المعتلة الآخر بالواو(موظفو- موظفوا)، (نرجو- نرجوا)

وهناك الكثير من تلك الأخطاء الشائعة والمنتشرة، والتي سيكون من نتيجتها:

- الأخطاء في استرجاع المعلومات إليكترونيا، وفي مجال المعلومات الأمنية مثلا، قد يؤدي ذلك إلى صعوبة الاسترجاع الإليكتروني لمعلومة أمنية هامة، فمثلا لو كان البحث المطلوب عن شخص اسمه "أحمد" أو" فاطمة" فقد يصعب استرجاعهم؛ إذا كانوا مسجلين خطأ بأسماء "احمد" بدون همزة، أو "فاطمه" بالهاء المربوطة وليست بالتاء المربوطة، خاصة إذا كان الأمر مقصودا، بقصد جنائي، وقد يكون بحسن نية، بسبب جهل الكاتب بالقواعد الإملائية.
- المظهر غير الملائم عند صياغة الوثائق الرسمية، خاصة تلك الوثائق التي تعرض على كبار الشخصيات، والتي لا يصح أن تشوبها أي أخطاء.

جرائم تزوير المحررات في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل

- يقع التزوير المادي بإحدى الطرق التالية:

- وضع إمضاء أو بصمة إبهام أو ختم مزورة، أو تغيير إمضاء أو بصمة إبهام أو ختم صحيحة.
- الحصول بطريقة المباغتة، أو الغش على

إمضاء أو بصمة أو ختم لشخص لا يعلم مضمون المحررعلى حقيقته.

- ملء ورقة ممضاة، أو مبصومة أو مختومة على بياض بغير قرار صاحب الإمضاء أو البصمة أو الختم. وكذلك إساءة استعمال الإمضاء أو البصمة أو الختم.
- إجراء أي تغيير بالإضافة أو الحذف أو التعديل، أو بغير ذلك في كتابة المحرر، أو الأرقام أو الصور أو العلامات أو أي أمر آخر مثبت فيه.
- اصطناع محرر أو تقليده.

- ويقع التزوير المعنوي بإحدى الطرق التالية :

- تغيير إقرار، الشأن الذي كان الغرض من تحرير المحرر إدراجه فيه.
- جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها.
- جعل واقعة غير معترف بها، في صورة واقعة معترف بها.
- انتحال شخصية الغير، أو استبدالها أو الاتصاف بصفة غير صحيحة، وعلى وجه العموم تحريف الحقيقة في محرر، أو إغفال ذكر بيان فيه حال تحريره فيما أعد لإثباته.

المحرر الرسمي في القانون العراقي

هو الذي يثبت فيه موظف أو مكلف بخدمة عامة، ما تم على يديه من ذوي الشأن طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته، أو تدخل في تحريره على أية صورة، أو تدخل بإعطائه الصفة الرسمية.

أما عدا ذلك من المحررات فهي محررات عادية.

جريمة خطأ إملائي بمملكة البحرين

الأخطاء الإملائية تكشف تزوير ثلاثة بحرينيين، حاولوا الاحتيال على شركة تأمين.

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة، ثلاثة بحرينين، بالسجن ٣ سنوات لتزويرهم تقرير للجان الطبية الخاص بالمدان الأول، إثر تعرضه لحادث مروري، وتقديمه لشركة التأمين للاستيلاء على المال، وأمرت بمصادرة المحرر محل الجريمة. والمثير في الأمر بأن الأخطاء الإملائية في التقرير هي وراء انكشاف جريمتهم. وكان المدان الأول، تعرض لحادث سيارة مروري مع فتاة، خلف لديه عدة إصابات، وقد صدر حكم جنائي ضد مرتكبة الحادث، فرغب في الحصول على تعويض من شركة التأمين وهو أمر يتطلب عرضه على اللجان الطبية، لتحديد نسبة العجز. وتقابل مع المدان الثالث، وعرض عليه طلبه في الحصول على تقرير طبي من اللجان الطبية، فأخبره بأن المدان الثاني قادر على استخراج تقرير دون عرضه للفحص مقابل المال. واستحسن المدان الأول الفكرة فطلب من الثاني التقرير المزور، فوافق على طلبه لكن بشرط دفعه (١٦٥٠) دينار بحريني، مقابل مده بالتقرير مع إثبات نسبة عجز تصل إلى ٣٥٪، وبالفعل سدد له على ثلاث دفعات بحضور المتهم الثالث. وسلمه تقرير مزور منسوب للجان الطبية وممهموره بتوقيع مزور لأحد الأطباء المعروفين. وأثبت بالتقرير خلاف للحقيقة بأنه بتوقيع الكشف الطبي عليه، وجدت اللجنة بأنه يعاني من كسر بالنتوء الإبرى للزند الأيمن وعولج تحفظياً، وإصابة الأنسجة اللينة بالركبة اليمنى مع تمزق بالهلالة الغضروفية الإنسية تم استئصالها جزئياً بالمنظار، وقدرت اللجنة نسبة العجز تصل للمتفق عليه (٣٥٪) من العجز الكلي. وقدم التقرير للشركة وبه الكثير من الأخطاء الإملائية، التي لاحظها الموظف المختص، فتم مخاطبة وزارة الصحة للتأكد من صحته. فورد كتاب بأن التقرير مزور، وأن المتهم الأول لم يعرض على اللجان، وأن الدكتور لم يحرره. وأدين المدانون الثلاثة، عن تهمة أنهم في غضون أبريل ٢٠١٥، قام المتهمون الأول والثاني والثالث، بالاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول، على ارتكاب تزوير في التقرير الطبي المنسوب صدوره زورا إلى اللجنة الطبية بوزارة الصحة، بأن اتحدت إرادتهم معه، على تقليده على غرار الأصل. وساعدوه في ذلك بأن أمدوه بالبيانات الشخصية الخاصة بالمتهم الأول. فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعده، واستعمال المدان المحرر المزور بتقديمه لشركة التأمين. وشرع في الاستيلاء على المبلغ النقدي، بالاستعانة بطرق احتيالية، وقد خاب أثر الجريمة وهو اكتشاف واقعة التزوير.

الأخطاء الإملائية التي يمكن استغلالها للتلاعب في معنى الوثيقة وتزويرها

– إن الخطأ الإملائي للكتابة الرسمية، قد يؤدي إلى التباس المعني المقصود سواء بحسن نية، أو بسوء نية، وفقا للأمثلة

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

التالية:

" استلمت مبلغا وقدره..... "

فهل استخدام كلمة استلمت تعني لغويا الاستلام فعلا !!!!

وما هو الفرق اللغوي بين كلمة استلمت، وكلمة تسلمت ؟

حيث المعلوم، أن كلمة استلمت، لا تعنى الاستلام فعلا !

"سلم الحاضرين السيد مخلص، مبلغا وقدره....."

من أخذ ومن أعطى !!!!!

حيث أن كلمة "الحاضرين" مفعول به، وبالتالي لا تعتبر الفاعل الذي يجب أن يكون مرفوعا وليس منصوبا.

- وضع الفاصلة في المكان المناسب يتفق مع الهدف من تزوير الوثيقة :

- العفوعنه مستحيل ينفذ فيه الحكم بالإعدام.

حيث تم إهمال وضع الفاصلة في موقعها الصحيح في العبارة، وفقا للمقصود من المعنى،

- العفوعنه، مستحيل ينفذ فيه الحكم بالإعدام.

وهنا تم وضع الفاصلة بعد"العفو عنه" وهو ما يعني العفو عن المتهم.

- العفوعنه مستحيل، ينفذ فيه الحكم بالإعدام.

وهنا تم وضع الفاصلة بعد"العفو عنه مستحيل" وهو ما يعني الحكم على المتهم بالإعدام.

وبالتالي فإن ترك الفصلة متعمدا، يسمح، بعد الصياغة الرسمية للوثيقة، بوضعها في المكان الذي يتناسب وإرادة مرتكب جريمة التزوير.

في محاضر التحقيق، ما هو الفرق بين:

س: هل تعتقد أن سعيد قد ارتكب الجريمة؟

ج: لا أعتقد أن سعيد قد ارتكب الجريمة.

أو يمكن تزوير تلك الشهادة !!!!

ماذا لو أضيفت الفاصلة في الإجابة كالآتي:

ج: لا، أعتقد أن سعيد قد ارتكب الجريمة.

- اختلاف أدوات الربط المستخدمة، مما يؤدي لاختلاف المعنى.

مثل اختلاف أدوات الربط (الفاء، ثم، الواو) في العبارات التالية :

- سئل المتهم فأجاب:.....
- سئل المتهم ثم أجاب :.....
- سئل المتهم وأجاب.....:

- عدم قدرة البحث الإليكتروني على التعرف على بعض الأخطاء الإملائية، مثل

- أخطاء همزة الوصل والقطع (أحمد، احمد – إجتمع،اجتمع – إمرأة، امرأه، امرأة، إمرأت -، إداره، إدارة، اداره، إدارت)
- أخطاء الهاء والتاء (فاطمة، فاطمه – سمية، سميه – حمزة، حمزه)
- أخطاء الياء المقصورة والممدودة (على، علي – ليلى، ليلي، ليله، ليلة – موسى، موسي)
- الاختلاف الإملائي لبعض الكلمات (شئون، شؤون – مسئول، مسؤول – رءوف، رؤوف – مرؤوس، مرءوس)

- التعمد في عدم مراعاة الضبط الصرفي والنحوي، لأن الخطأ في لفظ المبني الصرفي أو الضبط الإعرابي سيؤدي إلى فهم معنى آخر غير المراد، وكذلك الخطأ في الصياغة النحوية؛ قد يؤدي إلى خلط الفاعل بالمفعول به وما إلى ذلك.

- كما أن من الملاحظ تدني الدقة الإملائية للإنسان العربي، وأن العملية التعليمية، والجهود المبذولة من أساتذتنا الأفاضل لقواعد الإملاء؛ انخفض تأثيرها فلم تعد تقدم النتائج المطلوبة، بعد انتهاء فترة التعليم الأساسي والدخول في مرحلة التعليم الفني والجامعي، وإهمال الاهتمام اللغوي، أو الاعتماد على لغات أجنبية، في تلك المرحلة التعليمية، مما أدى إلى شيوع الأخطاء اللغوية.

- إضافة لانبهار الكثير بالثقافة الأجنبية (شكلا)، واستخدامهم لهذه اللغة الأجنبية في تعاملهم اليومي في العلاقات الاجتماعية، وأحيانا الرسمية.

- كما أن بعض البلاد العربية، في طريقها لاعتماد اللغة الأجنبية، في التعامل الرسمي بدلا من اللغة العربية !

- أخطاء شائعة أخرى كما يلي:

- قلة الاهتمام باستخدام علامات الترقيم، مما يؤدي لاحتمالات تغيير مدلول النص الرسمي، كما سبق إيضاحه في الأمثلة السابقة.
- الاستخدام غير الصحيح للهمزة في الكلمة.
- عدم التفرقة بين همزة القطع والوصل مما يؤدي إلى إهمالها، وقد يكون ذلك بتوجيه رسمي.
- سوء الاستخدام والدقة الصحيحة للهمزة المتوسطة والمتطرفة .
- عدم التفرقة بين الهاء المربوطة والتاء المربوطة، والتاء المفتوحة والتاء

المربوطة.

- الأخطاء الشائعة في كتابة الأرقام بالحروف.
- الاستخدام الخاطئ لحروف الجر، أو الإفراط في استخدامها دون مبرر.
- أخطاء استخدام الألف اللينة.
- الخلط بين حرفي الضاد والظاء.
- الخطأ في رفع ونصب وجر الأسماء.

- أمثلة لبعض الأخطاء الإملائية الشهيرة:

- (يهنأهم – يهنئهم – يهنؤهم)
- (هدى هدا) (سعى سعا) (جرى – جرا).
- (موظفوا – موظفو – موظفي – موظفين – موظفون)
- (غير الموظفون – غير الموظفين – الغير موظفين – الغير موظفون)
- (جميع الموظفون – جميع الموظفين)
- (بعض العاملين – بعض العاملون) – (كل العاملين – كل العاملون)
- (معظم العاملين – معظم العاملون) – (سوى المواطنون – سوى المواطنين)
- (بكا – بكى)،(دعا – دعى)
- (عضم – عظم)،(ظلام – ضلام)
- (محاضرة – محاظرة)،(ضاهر – ظاهر)، (مريض – مريظ)

- أخطاء في قراءة الذكر الحكيم:

- (ولا الضالين...– ولا الظالين...) سورة الفاتحة

- مثال افتراضي لجريمة تزوير، اعتمادا على الخطأ الإملائي:

حالة افتراضية تم عرضها على برنامج تدريبي لخبراء أمنيين في شؤون الإقامة والجوازات:

بفرض أن المدعو (أحمد حمزة) المقيم بدولة أخرى غير بلده، حيث قامت الدولة المضيفة له باستبعاده، لأمر يمس الأمن.

يمكنه – بعد عودته لبلده – أن يقوم بعمل بدل تالف لجواز سفره، باسم/ احمد حمزه، بدون الهمزة، والهاء وليست التاء المربوطة، فهناك احتمال كبير لعدم انتباه مسؤول الجوازات في بلده، أو نتيجة، ضعف المهارات الإملائية عموما، وبعد ذلك يقوم بالاتفاق مع آخر من البلد التي تم استبعاد المدعو منه، بعمل تأشيرة دخول، فيمكن أن يتم ذلك أيضا، حيث أن البحث الاليكتروني يعتمد على الدقة الإملائية، حيث أن الممنوع من الدخول – أحمد "بهمزة" ، وحمزة "بالتاء المربوطة ".

وهنا، وجهت سؤالي للسادة الحضور من خبراء الأمن،

متسائلا: من فيكم يمكنه اكتشاف الأمر؟

وقد كانت المفاجأة أن ٥٠٪ تقريبا من الحضور أفادوا أن بإمكانهم اكتشاف الأمر، بعمل بعض الإجراءات، ويعني ذلك أن نصف هؤلاء الخبراء الآخرين – كعينة للدراسة – لن يكتشفوا الأمر.

وهنا تكمن الخطورة !

لكن الخطورة الأكبر، أني عندما توجهت بسؤال الفريق، الذي أفاد بأنه يمكنه اكتشاف الأمر، كيف يمكن اتخاذ الإجراءات الجنائية نحو هذا العمل الإجرامي؟

للأسف، لم يتمكنوا من ذلك، حيث أن هذا المجرم المزور، لم يحرر جواز سفره بنفسه، حيث تم تحريره بمعرفة مسؤول الجوازات في بلده، الذي للأسف، ليس لديه المهارة الإملائية الكافية لتسجيل البيانات بالدقة الإملائية السليمة !

وقد كان القرار الوحيد الذي يمكن اتخاذه نحو هذا العمل الأجرامي، هو إعادته مرة أخرى إلى بلده، دون اتخاذ أي إجراءات لمواجهة تلك الجريمة.

إذا، نحن هنا أمام جريمة تزوير، غير ممكن اثبات الواقعة جنائيا، فكيف يمكن ذجر الآخرين عن ارتكاب مثل هذه الجرائم ؟

وتفيد هذه الحالة الخطيرة،أنه بإمكان تنفيذ الجرائم المشابهة، وقد يصعب اكتشافها، وحتى وإن تم اكتشافها، فقد يستحيل إثبات إقامة الدعوى الجنائية عليه !

النتائج المستخلصة من البحث:

- انتشار الأخطاء الإملائية للكثير من المسؤولين، خاصة الوظائف الأمنية.
- ندرة البرامج التدريبية للعاملين بالمؤسسات العامة والخاصة، لتنمية مهارات الدقة الإملائية للوثائق الرسمية. حتى في برامج تنمية مهارات العاملين على صياغة الوثائق، نادرا ما تجد اهتماما لهذه البرامج للجوانب اللغوية والإملائية، وقد يكون مدربي تلك البرامج مفتقدين أيضا، المهارة اللغوية.
- هناك الكثير من الأخطاء الإملائية؛ تؤدي إلى تغيير المعنى المقصود، وبالتالي يمكن استغلالها في ارتكاب جريمة التزوير.
- لم يتوصل الباحث لواقعة واحدة تم

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

فيها ارتكاب جريمة التزوير باستغلال الأخطاء الإملائية، ولا يعني ذلك عدم ارتكاب مثل هذه الجريمة من قبل، فقد تكون هذه الجريمة ارتكبت، لكن لم يتيسر اكتشافها لعدم الانتباه إليها، وعدم وجود نصوص قانونية لتجريمها.

- صعوبة اكتشاف الأخطاء الإملائية من جانب المسؤولين في هذه المؤسسات، وفاقد الشيئ لا يعطيه.
- إمكان ارتكاب جريمة تزوير الوثائق، باستغلال الإخطاء الإملائية، الي تؤدي لتغيير المعني، بما يتفق مع غرض التزوير.
- لا يوجد نصوص قانونية حازمة، لتجريم تزوير الوثائق باستغلال الأخطاء الإملائية.
- حتى وإن تم اكتشاف الجريمة، فلا يمكن محاسبة المجرم، حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، يصدره المشرع القانوني.

مقترحات وتوصيات الباحث:

- نوصي بالعمل على إصدار اللوائح والأنظمة، التي تقر العقوبات المناسبة، في حالة وقوع أخطاء إملائية، خاصة تلك التي تؤدي إلى تغيير المقصود من الوثيقة أو الاستنتاج الخاطئ للوثيقة.
- نأمل من المجلس الدولي للغة العربية الموقر، المساهمة في مواجهة هذا العمل الإجرامي، وهو استغلال الأخطاء الإملائية في ارتكاب جرائم النصب والاحتيال، وللأسف غير المجرمة قانونا، وذلك بمخاطبة كل من:
  - البرلمان العربي
  - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
  - اتحاد المحامين العرب
  - اللجنة العربية لحقوق الأنسان

وأيضا، بمخاطبة الأجهزة التشريعية في العالم العربي، بوضع الأطر القانونية والتكييف القانوني لها؛ لمعاقبة كل من تحدثه نفسه، بممارسة هذا العمل الإجرامي، خاصة في ظل القوانين الحالية التي لا تنص على كيفية مواجهة هذا العمل غير القانوني.

- إذا كانت الوقاية خير من العلاج، وإذا كانت المواجهة الجنائية لهذه الجريمة الخطيرة، تعترضها صعوبات قانونية وإجرائية معقدة، لذلك نقترح على المجلس الموقر للغة العربية، التواصل مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، والتي تقوم - ضمن خطتها التدريبية – بتنظيم برامج لصياغة الوثائق الرسمية، بضرورة احتواء تلك البرامج، على موضوعات تخص الدقة الإملائية اللغوية.
- اعتماد المستوى الإملائي المناسب، كأحد العناصر الأساسية لشغل الوظائف الحكومية، سواء كانت تلك الوظائف فنية أو إدارية أو كتابية، ونأمل من المجلس الدولي إعداد تقييم مقترح للتقييم.

× دعم المجلس الدولي للغة العربية، في مؤتمره الدولي الثامن للغة العربية، قضية الاهتمام باللغة العربية في كافة المؤسسات الحكومية والاقتصادية.

× إشراف المجلس الموقر، على تنفيذ بحث علمي متكامل، من عينات مختلفة من الدول العربية في مؤسسات حكومية واقتصادية، للوقوف على مدى التطبيق العلمي الصحيح لقواعد اللغة العربية.

× تنفيذ برامج تدريبية بإشراف فني من المجلس الموقر، بهدف رفع المهارات السليمة للغة العربية للعاملين في المؤسسات الحكومية والاقتصادية. ومرفق بالبحث ملحقين، بمقترح لأسس تدريب منسوبي الموسسات على صياغة الوثائق الرسمية بلغة عربية سليمة، كما يلي:

- ملحق رقم (١) عرض البرنامج التدريبي المقترح للمواجهة مخاطر الأخطاء الإملائيى في الوثائق الرسمية
- ملحق رقم (٢) أساليب التدريب المقترحة لاسترجاع القواعد الإملائية اللازمة لتحرير الوثائق الرسمية مع مراعاة الدقة اللغوية
- وقد لوحظ أن بعض خبراء التدريب يستبعدون الموضوعات الخاصة بالدقة اللغوية في برامج صياغة التقارير والمذكرات الرسمية ، وقد يكون ذلك لعدم الاقتناع بأهمية تلك الجلسات التدريبية، أو قد يكون لضعف مهاراتهم بذلك الأمر.

× التوصية بإدراج صياغة الوثائق الرسمية بمختلف أشكالها – التقارير والمذكرات وغيرها – ضمن المناهج التعليمية للغة العربية في المرحلة الثانوية التعليمية.

البحوث العلمية المتخصصة للباحث/ محمد فتحي المعداوي:

- بحث عن الصحة المكتبية وأمراض العمل المكتبي وأسس وقاية العاملين بالمكاتب منها، مجلة إدارة الأعمال،

الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة، العدد (١٦١)، يونيو ٢٠١٨
- بحث معتمد، عن عرض تجربة تدريب موظفي المؤسسات لصياغة الوثائق الرسمية باللغة العربية مع مراعاة الدقة اللغوية، المجلس الدولي للغة العربية السابع، دبي، إبريل ٢٠١٨
- بحث عن الأسس الوقائية لأمن وسلامة الوثائق والمعلومات في الإدارة العربية، وعلاقتها بالأمن القومي، مجلة إدارة الأعمال، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة (الجزء الثاني)، العدد (١٦٠)، مارس ٢٠١٨
- بحث عن مخاطر أمن وسلامة الوثائق والمعلومات في الإدارة العربية، وعلاقتها بالأمن القومي، مجلة إدارة الأعمال، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة، الجزء الأول، العدد (١٥٩)، ديسمبر ٢٠١٧.
- بحث عن أسس التدريب في برامج صياغة الوثائق الرسمية، مجلة إدارة الأعمال، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة، العدد ١٥٨، سبتمبر ٢٠١٧.
- ورقة عمل ، سلطنة عمان في اللقاء الرابع لمسئولي معاهد الإدارة والتنمية الإدارية لدول مجلس التعاون الخليجي في موضوع (نظم المعلومات الإدارية ودورها في التنمية الإدارية) مسقط، معهد الإدارة العامة، ١٩٩٦ م.
- الأسس التنظيمية والفنية للأرشيف المركزي للدولة بسلطنة عمان، ندوة الأرشيف المركزي للدولة، مسقط، معهد الإدارة العامة، ١٩٩٥ م.
- دليل وظائف الخدمات المكتبية بالأجهزة الحكومية بسلطنة عمان، مسقط، معهد الإدارة العامة، ١٩٩٣ م.

المراجع العلمية المتخصصة

- فخر الدين عامر: طرق التدريس الخاصة باللغة العربية، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٠
- محمد رجب فضل الله: الكتابة الوظيفية وتطبيقاتها،عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٨
- محمد فتحي المعداوي: الإدارة المكتبية الحديثة، مكتبة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٣
- محمد فتحي المعداوي: تنظيم الوثائق بالأجهزة الحكومية بسلطنة عمان، معهد الإدارة العامة، مسقط ١٩٩٥

ملحق رقم (١)

عرض البرنامج التدريبي المقترح للمواجهة مخاطر الأخطاء الإملائية في الوثائق الرسمية

أهداف البرنامج:

- استخدام التفكير الإبداعي لحل مشكلات الصياغة الوظيفية.
- التعرف على أنواع ومواصفات الصياغة الوظيفية.
- تطبيق معايير ومواصفات الصياغة الوظيفية.
- قواعد التدقيق السليم للمراسلات لضمان الصحة المعلوماتية واللغوية.
- القدرة على الصياغة الفعالة لكافة أجزاء العمل الكتابي.
- التغلب على مشكلات الدقة الإملائية والنحوية في اللغة العربية.
- عدم الاعتماد على نصوص تقليدية، لا تتعامل مع المتغيرات الواقعية، والتقنية الحديثة في الاتصالات المكتوبة.
- تجنب الأخطاء اللغوية الشائعة في الكلام والكتابة.
- التمكن من تحقيق الهدف وتعليمه للآخرين لتنفيذه.

ملحق رقم (٢)

أساليب التدريب المقترحة لاسترجاع القواعد الإملائية اللازمة لتحرير الوثائق الرسمية مع مراعاة الدقة اللغوية

أساليب التدريب المتبعة في البرنامج

- o إجراء اختبار لقياس المستوى اللغوي، قبل التدريب، وأيضا في نهاية التدريب؛ لقياس مدى التقدم في اكتساب المهارات اللغوية.
- o عرض تقديمي مبسط لمختلف محتويات البرنامج.
- o التطبيق العملي للمشاركين:
  - تطبيقات فردية للمشاركين.
  - تقسيم المشاركين لمجموعات عمل، في حدود أربعة مشاركين لكل مجموعة.
  - التقييم التبادلي لأداء المجموعات، على أن يكون في صورة مسابقات بين المجموعات.
- o التطبيق العملي على كافة محتويات البرنامج:
  - القواعد الإملائية اللازمة لصياغة الوثائق الرسمية.
  - الصياغة الفنية للوثائق الرسمية على مختلف أنواعها.
- o التدريب الإملائي اليومي للمشاركين.
- o نشاط المسابقات التدريبي.
- o تدقيق نماذج من بعض الوثائق

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

الرسمية الخاصة بالمؤسسة.

التطبيق اليومي الفردي للمشاركين:

ويهدف هذا النشاط إلى:

- التقييم اليومي للمشارك.
- المتابعة اليومية لملاحظة مدى استيعابه لموضوعات البرنامج، والقدرة على التطبيق العملي.
- يشمل هذا النشاط، القواعد الإملائية وصياغة مختلف أنواع الوثائق الرسمية، كالتقارير وغيرها.

التدريب الإملائي اليومي للمشاركين

ويهدف هذا النشاط إلى:

- التدريب على رسم الحروف والكلمات رسمًا صحيحًا مطابقًا لما اتفق عليه أهل اللغة من أصول فنية تحكم ضبط الكتابة.
- تذليل الصعوبات الإملائية التي تحتاج إلى مزيد من العناية، كرسم الكلمات المهموزة، أو المختومة بالألف، أو الكلمات التي تتضمن بعض حروفها أصواتًا قريبة من أصوات حروف أخرى، وغيرها من مشكلات الكتابة الإملائية .
- تدريب موظفي المؤسسات على تحسين الخط، مما يساعدهم على تجويده، والتمكن من قراءة المفردات والتراكيب اللغوية، وفهم معانيها فهمًا صحيحًا.
- يتكفل درس الإملاء بتربية العين عن طريق الملاحظة، والمحاكاة من خلال الإملاء المنقول، وتربية الأذن بتعويد الموظفين حسن الاستماع، وجودة الإنصات، وتمييزالأصوات المتقاربة لبعض الحروف، وتربية اليد بالتمرين لعضلاتها على إمساك القلم، وضبط الأصابع، وتنظيم حركتها.
- أضف إلى ما سبق كثيرًا من الأهداف الأخلاقية، واللغوية المتمثلة في تعويد موظفي المؤسسات على النظام، والحرص على توفير مظاهر الجمال في الكتابة، مما ينمي الذوق الفني عندهم. أما الجانب اللغوي فيكفل مد الموظفين بحصيلة من المفردات والعبارات التي تساعدهم على التعبير الجيد مشافهة وكتابة.

ومن المفيد أن يقوم المدرب، بإقناع المشاركين في البرنامج التدريبي، بأهمية هذا النشاط التدريبي، كي يتعرف الموظفين على مواطن الضعف اللغوي لديهم، على أن يكون هذا النشاط في ختام كل يوم تدريبي.

كما يجب على المدرب بعد تقييمه لدرس الإملاء للمشاركين، مناقشة الأخطاء اللغوية معهم علانية في اليوم التالي – دون إشارة لاسم المشارك - وتوجيههم للاحتفاظ بحالات الإملاء لكل منهم ؛ لمتابعة مدى التقدم في الدقة الإملائية.

نشاط المسابقات التدريبي:

يعتبر نشاط المسابقات، من أهم الأنشطة التدريبية في البرنامج، ويتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل لتنفيذ المهام التدريبية الآتية:

- نشاط التطبيقات والحالات التي تنفذها فرق العمل.
- تنفيذ نشاط المسابقات بين المجموعات.

من الملاحظ، أن الاهتمام بالحلقات التدريبية الخاصة باللغة العربية، ليست بالدرجة المناسبة، لذلك اعتمدنا في هذا البرنامج على نشاط المسابقات بين المجموعات، بعد التطبيقات الفردية والجماعية، مع تسجيل النقاط الناتجة من كل مسابقة، وتعليقها على لوحة ظاهرة للمشاركين، وفي نهاية البرنامج، يتم تحديد المجموعة الفائزة بالمسابقة والتي قامت بتحصيل العدد الأكبرمن النقاط، والترحيب بهم وتحفيزهم ضمن نشاط ختام البرنامج. وقد أدى ذلك النشاط إلى ما يلي:

- الاستفادة من ظاهرة الاهتمام بالمسابقات.
- الحماس المتزايد بحالات المسابقات؛ لمعرفة القواعد اللغوية السليمة، أحيانا من المادة العلمية، وأحيانا عن طريق البحث الإليكتروني من مواقع اللغة العربية بالإنترنت، مما دفعهم للتعمق من القواعد اللغوية بشكل ساعد على تحقيق البرنامج لأهدافه المرجوة.
- خلق جو من المرح والمتعة بين مجموعات العمل، أثناء تنفيذ كل حالة، وأيضا بعد إعلان نتيجة كل حالة من حالات المنافسات، وبالتالي البعد عن مشاعر الملل التي تصاحب بعض البرامج التدريبية.وبالتالي يعتبرهذا النشاط من أهم الأنشطة التدريبية والتي ساعدت على تحقيق البرنامج لأهدافه في فترة وجيزة.

تدقيق نماذج من بعض الوثائق الرسمية

ويمثل هذا النشاط التدريبي، أهمية

كبيرة للمشاركين، حيث يقدم لهم نماذج – غير هامة أو سرية – من الواقع الفعلي للمشاركين مقدمة من مؤسساتهم، ويهدف هذا النشاط إلى:

- التعرف على أسلوب المؤسسة التابع لها المشارك، من اسلوب تصميم الوثائق الرسمية، والطريق لتطويرالنماذج بما يتمشى مع التطوير التكنولوجي للمؤسسة.
- تطويرالصياغة الفعالة لمختلف أشكال الوثائق الرسمية – التقارير، المذكرات، وغيرها – بما يتفق مع الصياغة الفعالة لأهداف تلك الوثائق، ثم إعادة صياغة تلك الوثائق بالإسلوب العلمي والعملي السليم.
- التعرف على ما قد يوجد من أخطاء إملائية شائعة، وبيان كيفية تدقيقها وفقا لقواعد اللغة العربية الصحيحة.
- قيام الرؤساء والمديرون، بتوجيه مرؤوسيهم لاتباع القواعد اللغوية والفنية والشكلية الصحيحة، مما ينمي مهاراتهم في ذلك الأمر.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2